



Distr.
LIMITED

FCCC/CP/2003/L.1/Add.1
11 December 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة التاسعة

ميلانو، ١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال

اختتام الدورة

اعتماد تقرير المؤتمر عن دورته التاسعة

مشروع تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته التاسعة

إضافة

المقرر: السيد غونسالو مَنَدِس (بنما)

أولاً - الجزء الرفيع المستوى الذي حضره وزراء
ورؤساء وفود آخرون

ألف - افتتاح الجزء الرفيع المستوى

١ - افتتح الرئيس الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر في دورته التاسعة في اجتماعه الرابع الذي عقد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ورحب الرئيس في كلمته الافتتاحية بجميع المندوبين في الجزء الرفيع المستوى، وأعرب باسم جميع المشاركين عن الامتنان لحكومة إيطاليا لاستضافتها الدورة في ميلانو. وذكر كاتدرائية المدينة التي استغرق إكمال بنائها أكثر من أربعة قرون، كوجه شبه للمهمة المعقدة التي تواجه الأطراف في عملهم لبلوغ هدف الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها، علماً أن الوقت المتاح لذلك ليس طويلاً كما الوقت الذي استغرقه بناء الكاتدرائية. أما استمرار الأطراف في الالتزام وأداء دور قيادي، وهو ما أكده حضور وزراء كثيرين في هذه الدورة، فقد ترك أثره فعلاً في سياسات المناخ، فسوف يظل قائماً لسنوات قادمة. ونتيجة لما بذل من جهود، تطورت الاتفاقية وبروتوكول كيوتو ليصبحا الإطار العملي الوحيد لمنع التدخل الخطر في المناخ العالمي، ويحرز

الآن تقدم حقيقي في تنفيذهما. وأخذت الحكومات تترجم تشريعاتها الوطنية إلى أعمال، وتقوم جهات فاعلة خلاف الدولة بأعمال لتنفيذ مجموعة من المبادرات. غير أن مشكلة الاحترار العالمي اكتسبت درجة جديدة من الإلحاح بالنظر إلى العدد غير المسبوق من حالات الطقس بالغة الشدة الذي شهدته السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى الآثار السلبية التي بدأ يحدثها تغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية. وربما يزداد الجوع والفقر إذا نقصت الغلة من المحاصيل العالمية، بحسب ما هو متوقع، بسبب التغيرات المتصلة بالمناخ في النظم الطبيعية والبيولوجية. ولذلك فإن الحاجة إلى التقليل من التعرض للمخاطر وتعزيز القدرة على التكيف لدى البلدان النامية تزداد إلحاحاً. أما حجم وتعقد التحديات الناشئة عن تغير المناخ فهما عاملان مخيفان وقد يحلان البلدان على التركيز على الاختلافات بينها وليس على مصالحها المشتركة. ولذلك تتعاضد أهمية زيادة التعاون الدولي والبناء على الأرضية المشتركة بين جميع الأطراف.

١ - كلمة وزير البيئة والأراضي في إيطاليا

٢ - رحّب السيد التيرو ماتيو، وزير البيئة والأراضي، بالمندوبين باسم حكومة إيطاليا ورئيس وزرائها سيلفيو بيرلسكوني الذي لم يتمكن من الحضور. وقد أتيحت للوفود في أثناء الاجتماع رسالة من رئيس الوزراء. وأكد الوزير التزام حكومة إيطاليا بالوفاء بالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وفي معرض الإشارة إلى استراتيجية لشبونة وما أعقبها من استنتاجات في مجلس أوروبا، قال الوزير إن الاتحاد الأوروبي يتخذ إجراءات لتقليل الانبعاثات من غازات الدفيئة، وهي إجراءات ترمي في الوقت ذاته إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الأوروبية. ومن شأن التدابير والسياسات المعتمدة في إطار البرنامج الأوروبي لتغير المناخ وتلك المعتمدة على الصعيد الوطني، أن تمكن الاتحاد الأوروبي من مواجهة التحدي الذي يشكله تغير المناخ مواجهة فعالة ومن الوفاء بالتزاماته. وفي هذا السياق، لفت الوزير الانتباه إلى التوجيهات التي صدرت مؤخراً بشأن بروتوكول كيوتو وإنشاء مخطط أوروبي لتبادل الانبعاثات. وقد أكد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي أيضاً أنه اعتباراً من عام ٢٠٠٥ سيقدم الاتحاد الأوروبي ٣٦٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في شكل مساهمات وتمويل لمساعدة البلدان النامية في أنشطة تتصل بتغير المناخ، وذلك وفقاً للالتزام الطوعي الذي اضطلع به الاتحاد في الجزء الثاني من الدورة السادسة للمؤتمر في عام ٢٠٠١.

٣ - ووفقاً للسياسات الأوروبية، اتبعت إيطاليا استراتيجية وطنية جمعت بين التدابير التي ترمي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للبلد وبين تلك التي ترمي إلى تقليل الانبعاثات من غازات الدفيئة. وإضافة إلى ذلك، التزمت إيطاليا باستخدام آليات بروتوكول كيوتو بغية إيجاد فرص جديدة للتعاون مع البلدان النامية وبلدان تقع في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وذلك تعزيزاً لبرامج التكيف في المجالات الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ. وفي هذه الدورة، قررت حكومة إيطاليا أن تساهم في تمويل سجل المعاملات لرصد المصادقة على المعاملات في إطار آليات كيوتو، وأن تدعم المشاريع التي من شأنها أن تتيح للبلدان النامية التكيف مع تغير المناخ من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة والأنشطة الزراعية والحراجية. وأعرب الوزير عن عمل حكومة إيطاليا في أن تعزز الاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر في هذه الدورة العملية التي أطلقها المؤتمر في دورته السابعة التي عقدت في مراكش. ومن العناصر الرئيسية المطلوبة لبلوغ هذا الهدف التزام البلدان الصناعية بتقليل انبعاثاتها؛ والتسليم بأهمية التكنولوجيا

في تلبية الطلب المتنامي على الطاقة لتلبية تجري بطريقة مستدامة؛ وتحديد دور البرامج الحراجية في احتباس الكربون؛ وإطلاق آليات بروتوكول كيوتو على صعيد عالمي.

٢- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة^(١)

٤- لاحظ الأمين العام أن العلماء يحذرون منذ سنوات عديدة من الآثار الطويلة الأجل لانبعاثات غازات الدفيئة المتزايدة أبداً، كما يحذرون من أنه بنهاية هذه القرن قد تتغير مناطق عديدة في العالم تغيراً مثيراً وقد يشهد العديد من النظم الإيكولوجية حالات بالغة الشدة. وربما كان العالم يشهد فعلاً في الوقت الحاضر بعض آثار تغير المناخ، والبلدان النامية هي الأكثر عرضة للمخاطر في هذا الصدد. أما حالات الطقس البالغة الشدة التي ازداد ظهورها وقسوتها في السنوات الأخيرة فهي تنسجم والاستنتاج الذي توصل إليه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومفاده أن تكرر حدوث هذه الحالات وكبر حجمها من شأنهما أن يزدادا بمجرد حدوث زيادة ضئيلة فقط في درجة الحرارة. وبالنظر إلى تزايد الشعور بالقلق إزاء احتمال استمرار هذا الاتجاه، يكون من الضروري إحراز تقدم حقيقي في معالجة أسباب وآثار تغير المناخ. وفي هذا السياق، أثنى على الدول الكثيرة التي صادقت على بروتوكول كيوتو والتي تتخذ تدابير للوفاء بالتزاماتها رغم أن البروتوكول لم يدخل بعد حيز النفاذ. وشجع جميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية التي لم تنضم إلى البروتوكول أن تسارع إلى التصديق عليه، ورحب بالجهود التي بذلتها بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة لديها.

٥- وإذ لاحظ الأمين العام بعين التقدير أن جهات فاعلة بخلاف الدولة تبدي نشاطاً كبيراً وأن جهوداً متزايدة تُبذل في مجال بحوث التكنولوجيات المبتكرة ونشرها، أكد أن الجهود المتضافرة وحدها التي يبذلها جميع المعنيين من شأنها أن تمكن المجتمع الدولي من بلوغ الهدف النهائي للاتفاقية. وقال إن بروتوكول كيوتو يُعتبر خطوة أولى أساسية في ذلك الاتجاه، وأن دخوله حيز النفاذ يُعتبر أمراً بالغ الأهمية. ومن الضروري تقييم أوجه الضعف والمخاطر، والنظر في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وبالنظر إلى الآثار المباشرة الخطيرة التي ينطوي عليها الاحترار العالمي، حث الأطراف على تكثيف الجهود التي تبذلها للتقليل إلى الحد الأقصى من آثار تغير المناخ التي يُحتمل أن تكون آثاراً مدمرة. ومن شأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أن يتطلبا بذل جهود مستمرة لعقود قادمة. وختم الأمين العام كلمته بتذكير المندوبين بوجود أن يكون المجتمع الدولي، في أثناء عمله لبلوغ أهداف الاتفاقية وبروتوكولها، عازماً بالقدر نفسه على متابعة الأهداف الإنمائية للألفية وعلى مكافحة الفقر بطريقة تساهم في تخفيف آثار تغير المناخ.

(١) تلا هذه الرسالة السيد ج. أ. أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣- بيان الأمانة التنفيذية

٦- قالت الأمانة التنفيذية مرحبةً بالموفدين إلى الجزء رفيع المستوى إن هذه الدورة لمؤتمر الأطراف ستستذكر لعدد من المنجزات، من بينها توثيق الصلة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة على نحو ما يدعو إليه إعلان دلهي الوزاري المعتمد في الدورة الثامنة للمؤتمر؛ وتفعيل آلية التنمية النظيفة في غضون سنتين فقط، مما يبين أن بالإمكان وضع إطار مؤسسي سليم قوامه شراكات مع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة؛ وإحراز تقدم كبير في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحريج وإعادة التحريج في إطار آلية التنمية النظيفة، ونموذج الإبلاغ الموحد وإرشادات الممارسة الجيدة؛ وما اتخذ من خطوات صوب وضع جدول عمل جديد للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، مع إيلاء اهتمام مماثل للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه. وفيما يتعلق بهذا الأمر الأخير، شددت الأمانة التنفيذية على أن إرساء أساس منهجي سليم ورصد الأداء رسداً سليماً هما عاملان جوهريان في اتخاذ القرارات السليمة. ونوهت بأنه قد تم إيجاد الأوضاع اللازمة لجعل البلاغات الوطنية المقدمة من البلدان النامية أداةً استراتيجيةً لإدماج سياسات وبرامج تغير المناخ مع التخطيط من أجل التنمية المستدامة، وشددت على أن بناء القدرات هو مكون أساسي لجميع القرارات تقريباً. وفي هذا الشأن، فإن الدورة الراهنة قد أعطت دفعة كبيرة للأنشطة المدرجة في نظم مراقبة المناخ.

٧- ومن الجهة الأخرى، فإن المناقشات التي جرت في هذه الدورة قد أبرزت ما تواجهه الأطراف من مصاعب في وضع ما اتخذ في الماضي من قرارات موضع التنفيذ. لذلك فمن المهم التعاضد وعدم فقدان حسن النوايا لدى كثيرين ممن لديهم الاستعداد للوفاء بتنفيذ أحكام الاتفاقية أو لمواصلة تطويرها. وقد أتاحت مناقشات المائدة المستديرة فرصة فريدة للأطراف للإعراب عن التزامها السياسي بالعمل على الصعيد العالمي ومتعدد الأطراف، على الرغم من عدم اليقين المؤسف بشأن توقيت بدء نفاذ بروتوكول كيوتو. وقد توفر هذه المناقشات الرؤية اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية مستقبلاً لبلوغ هدف الاتفاقية.

باء - بيانات المنظمات التي لها مركز مراقب

(البند ١١ من جدول الأعمال)

١- بيانات هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

(البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)

٨- في الاجتماع الرابع المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أدلى ببيانات كل من وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة؛ وكبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية؛ ونائب رئيس البنك الدولي؛ ورئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأتيح بيان مكتوب صادر عن الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي.

٢- بيانات المنظمات الحكومية الدولية
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٩- في الاجتماع ذاته، أدلى ببيانات كل من الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط؛ ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ونائب الأمين التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومدير المعهد الدولي للتبريد.

٣- بيانات المنظمات غير الحكومية
(البند ١١ (ج) من جدول الأعمال)

١٠- في الاجتماع ذاته، أدلى ببيانات الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، فرع روسيا؛ ومجلس الأعمال التجارية من أجل الطاقة المستدامة (نيابة عن مجلس الولايات المتحدة من أجل الطاقة المستدامة، ومجلس الأعمال التجارية الأوروبي من أجل مستقبل طاقة مستدامة، ومجلس الأعمال التجارية في المملكة المتحدة من أجل طاقة مستدامة، ومجلس الأعمال التجارية الأسترالي من أجل طاقة مستدامة)؛ والمحفل الدولي السادس للسكان الأصليين المعني بتغير المناخ والتحالف الدولي للشعوب الأصلية - القبلية في الغابات الاستوائية؛ ومنظمة كليما - بونديس/تحالف المناخ؛ وجمعية إيوكاريا (مكتب برنامج منطقة جنوب المحيط الهادئ للصندوق العالمي لحماية الطبيعة) وغرفة التجارة الدولية؛ والاتحاد النقابي للجان العمالية - الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال (نيابة عن الاتحادات العالمية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة)؛ ومؤسسة لومبارديا للبيئة (نيابة عن هيئة التنسيق للمنظمات الإيطالية غير الحكومية)؛ والمعهد الدولي للتنمية المستدامة (نيابة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبحوث والمنظمات غير الحكومية المستقلة)؛ والمجلس الكنائسي العالمي.

جيم - مناقشات المائدة المستديرة بين الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١١- في الجلسة الرابعة المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دعا الرئيس الوزراء ورؤساء الوفود إلى أول اجتماع مائدة مستديرة من ثلاثة اجتماعات. وأشار الرئيس إلى المقترح الداعي إلى تنظيم مناقشات مائدة مستديرة المقدم في الاجتماع الثالث المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر، فقال إنه قد دعا وزراء من الأطراف المدرجة في المرفق الأول ومن الأطراف غير المدرجة فيه ليساعده على ترؤس مناقشات المائدة المستديرة، وذلك على النحو التالي:

(أ) تغير المناخ، والتكيف معه، والتخفيف من وطأته، والتنمية المستدامة: السيدة يوريكو كويكي، وزيرة البيئة في اليابان؛ والسيد تاباشي لوميتو، وزير ومساعد لرئيس جزر مارشال؛

(ب) التكنولوجيا، بما في ذلك استخدامها وتطويرها، ونقل التكنولوجيات: السيدة بولا دوبريانسكي، وكيل وزارة للشؤون العالمية بوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد محمد فالي موسى، وزير شؤون البيئة والسياحة لجنوب أفريقيا؛

(ج) تقدير التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وفاء بالتعهد والهدف المنصوص عليهما في اتفاقات تغير المناخ، بما في ذلك الجوانب العلمية والإعلامية والسياسية والمالية: السيد فرناندو توديلا آباد، وكيل وزارة البيئة بالمكسيك؛ والسيد يورغن تريتين، الوزير الاتحادي لشؤون البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية بألمانيا.

١٢ - وشكر الرئيس الرؤساء المشاركين على موافقتهم تولى المسؤولية الإضافية في المشاركة في رئاسة مناقشات المائدة المستديرة. وأشار إلى أنه قد وزعت على الأطراف استقصاء طلب فيه إليهم بيان أفضليتهم الأولى والثانية لدورة المائدة المستديرة التي يودون الإسهام فيها. وأجاب على هذا الاستقصاء ما يزيد عن ٩٠ وزيراً وغيرهم من رؤساء الوفود، مما يدل على ما توليه الأطراف من أهمية كبيرة لهذه المناقشات. وبناء على هذا الاستقصاء، تلقوا رسالة من الرئيس يحيطهم فيها علماً بمناقشة المائدة المستديرة التي ستكفل فيها مساهمتهم. وشرح الرئيس كذلك أن ممثلي عدد من الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة فيه قد وجهت إليهم دعوة ليكونوا المتحدثين الاستهلايين أثناء كل من مناقشات المائدة المستديرة. وذكر الرئيس أن هدفه هو ضمان جو من الحوار البناء والمنفتح والتفاعلي. كما ذكر بأنه، في نهاية كل مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة، سيدعو الرؤساء المشاركين إلى تقديم موجز عن الانطباعات التي خرجوا بها من المناقشات. وقال إنه سيتيح بعد المناقشات موجزاً مكتوباً، يصدر على مسؤوليته هو، لإدراجه في التقرير الختامي للمؤتمر.

[يُستكمل]
